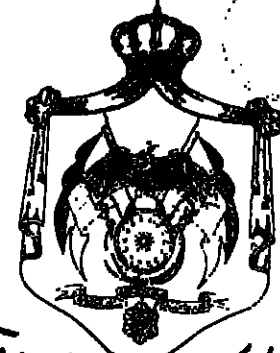


- ٦ - مدة الشركة : غير محدودة.
٧ - اساء الشركاء المفوضين بتولي : في الامور المالية ياسين موسى عواد منفردا
شؤون الشركة والتوقيع عنها : وفي الامور الادارية والاخرى الشريكان مجتمعين.
٨ - تاريخ ابتداء العمل : ١٩٩٠/٥/٢٠

اعلن بان التغييرات التالية قد جرت على ملكية الحصص في الشركة العشرية للانماء والتجارة المحدودة المسجلة تحت الرقم (١٥٨٧) تاريخ ١٩٨٥/٨/٣١.

اسم المحيل	اسم المحال له	عدد الحصص المحالة
حمدي امين العلمي	مدحت عبد اللطيف مسعود	٢١٤٢ حصه
حمدي امين العلمي	حلمي شاكر سماره	٢١٤٢ حصه
حمدي امين العلمي	عمود خليل ايوب	٢١٣١ حصه
حمدي امين العلمي	صبيحي سليمان عطيه	٢١٤٢ حصه
حمدي امين العلمي	منيف البرغوثي	٢١٤٢ حصه
حمدي امين العلمي	عماد عبد الرحمن السفاريني	٢١٤٣ حصه
عزت نجم الدين الدجاني	حسن انشاصي	٢١٤٣ حصه
عزت نجم الدين الدجاني	عماد السفاريني	٢١٤٣ حصه
عزت نجم الدين الدجاني	مدحت عبد اللطيف مسعود	٢١٤٣ حصه
عزت نجم الدين الدجاني	منيف البرغوثي	٢١٤٣ حصه
عزت نجم الدين الدجاني	عمود خليل ابو الرب	٢١٤٣ حصه
عزت نجم الدين الدجاني	صبيحي سليمان عطيه	٢١٤٣ حصه
عزت نجم الدين الدجاني	حلمي شاكر سماره	٢١٤٣ حصه
عزت نجم الدين الدجاني	صبيحي سليمان عطيه	٢١٤٣ حصه
نافذ قاسم عبد الكريم عساف	منيف البرغوثي	٢١٤٣ حصه
نافذ قاسم عبد الكريم عساف	حلمي شاكر سماره	٢١٤٣ حصه
نافذ قاسم عبد الكريم عساف	عمود خليل ابو الرب	٢١٤٣ حصه
نافذ قاسم عبد الكريم عساف	مدحت عبد اللطيف مسعود	٢١٤٣ حصه
نافذ قاسم عبد الكريم عساف	عماد السفاريني	٢١٤٣ حصه
نافذ قاسم عبد الكريم عساف	حسن عمود انشاصي	٢١٤٣ حصه

تاريخ التحويل ١٩٨٩/٨/١.



البنك الوطني الأردني الهاشمي

عمان : الثلاثاء ٢٧ ربيع اول سنة ١٤١١ هـ الموافق ١٦ تشرين اول سنة ١٩٩٠ م. العدد ٣٧٢٢

القرن ٢٠

الصفحة	نظام رقم	نظام رقم
١٧٨٥	نظام الهيئة التدريسية والموظفين الاداريين في المعهد القضائي الاردني .	١٨ لسنة ١٩٩٠
١٧٨٧	نظام تنظيم وادارة وزارة الزراعة .	١٩ لسنة ١٩٩٠
١٧٩٠	نظام مكاتب تأجير السيارات السياحية	٢٠ لسنة ١٩٩٠
١٧٩٢	نظام معدل لنظم الخدمة المدنية	٢١ لسنة ١٩٩٠
١٧٩٥	نظام معدل لنظم رسوم تسجيل وترخيص وسوق المركبات	٢٢ لسنة ١٩٩٠
١٧٩٦	نظام معدل لنظم الضريبة الاضافية	٢٣ لسنة ١٩٩٠
١٧٩٧	نظام تطبيق بعض أنظمة الجلمعة الاردنية على جامعة مؤتة	٢٤ لسنة ١٩٩٠
١٧٩٩	نظام معدل لنظم مكتبة امانة العاصمة	٢٥ لسنة ١٩٩٠
١٨٠٠	نظام معدل لنظم الحراسية لبلدية جرش	٢٦ لسنة ١٩٩٠
١٨٠١	تصنيف بنك البتراء	
١٨٠٣	تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩٠ تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة	
١٨١١	قرارات صادرة من الديوان الخاص بتفسير القوانين	
١٨١٦	تصحيح خطأ	

مديرية المطابع العسكرية

هكذا منه الأصل

نظام الهيئة التدريسية والموظفين الإداريين في المعهد القضائي الأردني

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢-٩-١٩٩٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ١٨ - لسنة ١٩٩٠
نظام الهيئة التدريسية والموظفين الإداريين
في المعهد القضائي الأردني
صادر بموجب المادة ١٢٠ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الهيئة التدريسية والموظفين الإداريين في المعهد القضائي الأردني لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

المعهد : المعهد القضائي الأردني .
الجلس : مجلس إدارة المعهد .
المدير : المدير العام للمعهد .
عضو الهيئة التدريسية : من يقوم بالتدريس في المعهد .

المادة ٣ - تتولى الفئات التالية التدريس والتدريب في المعهد .

١ - نضاة المحاكم النظمية العامين وغير العامين ممن امضوا في الخدمة القضائية خمس عشرة سنة على الاقل او القضاة الذين يحملون شهادة الدكتوراه في القانون .
ب - اعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات وسائر مؤسسات التعليم العالي في المملكة ويجوز تكليف من سبق ومثل عضوا في الهيئة التدريسية في اي من تلك الجامعات او المؤسسات .
ج - المحامون الاسفذة ممن عملوا في المحاماة مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة ويجوز لتطبيق هذه الفقرة، الجمع بين مدة الخدمة في القضاء والمحاماة ومثل المستشار القانوني في دوائر الحكومة .
د - القضاة العرب والاجانب ممن تنطبق عليهم الشروط الواردة في الفقرة ا - من هذه المباد .
هـ - اسفذة الجامعات العربية والاجنبية الزائرون للمعهد .

المادة ٤ - يعين المجلس الاشخاص الذين يتولون التدريس والتدريب في المعهد على سبيل التفرغ بموجب عقود ثبتم بينهم وبين المدير ، ويحدد في العقد مدة العمل به وشروطه ، بما في ذلك الاجور والمكافآت المستحقة .

المادة ٥ - ١ - يصرف للمحاضر غير المتفرغ عن كل ساعة زمنية يقوم بالتدريس خلالها في المعهد المبلغ المبين فيما يلي :-

١ - ١٢ ديناراً للحاصل على درجة الدكتوراه وله خبرة اكلاديمية في التدريس لمدة لا تقل عن خمس سنوات

٢ - ١٢ ديناراً للقاضي في محكمة التمييز او في محكمة العدل العليا ورئيس النيابة العامة في كل منهما ، ورئيس محكمة الاستئناف النظمية .

٣ - ١٠ دنانير للمحاضر من غير الفئات المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ من هذه الفقرة .

ب - تصرف المكافآت التالية لمن يقدم للمعهد اي عمل من الاعمال المبينة ادناه :

١ - ٢٥ ديناراً مقابل وضع منهج دراسي عن كل ساعة من الساعات المعتدة للمواد المقررة في المعهد .

٢ - ٢٥ ديناراً مقابل وضع منهج تدريبي يعادل ساعة معتمدة واحدة .

٣ - ٢٥ ديناراً لكل عضو من المشاركين في مناقشة اي بحث يقدم في المعهد .

٤ - ٥ دنانير مقابل كل ساعة زمنية يتولى خلالها المراقبة في الامتحان النهائي في المعهد .

ج - تصرف مكافأة مالية مقدارها ١٠٠ ديناراً لكل عضو من اعضاء لجنة مسابقة القبول في المعهد مقابل اشتراكه في اعمالها .

المادة ٦ - تصرف للمحاضر المتفرغ في المعهد من غير الاردنيين سلفة مالية عند مباشرته العمل لا تزيد على ٢٥٪ من راتبه الاسمي الشهري ، وتسدّد هذه السلفة من راتبه عن الشهر الاول الذي يعمل فيه في المعهد .

المادة ٧ - على الرغم مما ورد في اي نظام او تشريع آخر اذا كلف المدير او اي من موظفي المعهد من تنطبق عليهم شروط العضو في الهيئة التدريسية بالتدريس في المعهد فتصرف له المكافأة التي يستحقها بمقتضى هذا النظام شريطة ان لا يتجاوز ذلك ثلاث ساعات في الاسبوع .

المادة ٨ - على الرغم مما ورد في اي تشريع اخر بما في ذلك نظام الخدمة المدنية المعمول به تصرف " اجور " والمكافآت المنصوص عليها في هذا النظام بقرار من المدير .

المادة ٩ - يكون للمعهد ملاكته الخاص من الموظفين الإداريين وتسري عليهم احكام نظم الخدمة المدنية المعمول به ، ويبررس المدير صلاحيات الامين العام المنصوص عليها في ذلك النظام .

٢٢-٩-١٩٩٠

الحسين بن طلال

وزير : وزير التربية والتعليم
المصحة : النضبة الاجتماعية
د. محمد عضوب الزين : هبة المجيد التبريد
نائب رئيس الوزراء : نائب رئيس الوزراء
نائب رئيس الوزراء : نائب رئيس الوزراء
وزير الداخلية : وزير الداخلية
وزير الدفاع : وزير الدفاع

وزير : وزير دولة لشؤون
الاعلام : رئاسة الوزراء
ابراهيم عز الدين : حكمت السكاك
وزير التعليم العالي : وزير التعليم العالي
وزير الاشغال العامة : وزير الاشغال العامة
وزير الاسكان : وزير الاسكان
وزير الزراعة : وزير الزراعة
وزير السياحة : وزير السياحة
وزير الثقافة : وزير الثقافة
وزير الاعلام : وزير الاعلام
وزير الشباب : وزير الشباب
وزير العمل : وزير العمل
وزير العدل : وزير العدل
وزير الداخلية : وزير الداخلية
وزير الدفاع : وزير الدفاع

وزير : وزير الاوقاف
والشؤون والمقدسات الاسلامية
د. الشيخ علي الفقي : يوسف البيضين
وزير التربية والتعليم : وزير التربية والتعليم
وزير التعليم العالي : وزير التعليم العالي
وزير الاشغال العامة : وزير الاشغال العامة
وزير الاسكان : وزير الاسكان
وزير الزراعة : وزير الزراعة
وزير السياحة : وزير السياحة
وزير الثقافة : وزير الثقافة
وزير الاعلام : وزير الاعلام
وزير الشباب : وزير الشباب
وزير العمل : وزير العمل
وزير العدل : وزير العدل
وزير الداخلية : وزير الداخلية
وزير الدفاع : وزير الدفاع

وزير : وزير المياه والري
المهندس داود خلف : عبد الكريم الدقمي
وزير التربية والتعليم : وزير التربية والتعليم
وزير التعليم العالي : وزير التعليم العالي
وزير الاشغال العامة : وزير الاشغال العامة
وزير الاسكان : وزير الاسكان
وزير الزراعة : وزير الزراعة
وزير السياحة : وزير السياحة
وزير الثقافة : وزير الثقافة
وزير الاعلام : وزير الاعلام
وزير الشباب : وزير الشباب
وزير العمل : وزير العمل
وزير العدل : وزير العدل
وزير الداخلية : وزير الداخلية
وزير الدفاع : وزير الدفاع

وزير : وزير الثقافة
وزير الشباب : وزير الشباب
وزير العمل : وزير العمل
وزير العدل : وزير العدل
وزير الداخلية : وزير الداخلية
وزير الدفاع : وزير الدفاع
وزير المياه والري : وزير المياه والري
المهندس داود خلف : عبد الكريم الدقمي
وزير التربية والتعليم : وزير التربية والتعليم
وزير التعليم العالي : وزير التعليم العالي
وزير الاشغال العامة : وزير الاشغال العامة
وزير الاسكان : وزير الاسكان
وزير الزراعة : وزير الزراعة
وزير السياحة : وزير السياحة
وزير الثقافة : وزير الثقافة
وزير الاعلام : وزير الاعلام
وزير الشباب : وزير الشباب
وزير العمل : وزير العمل
وزير العدل : وزير العدل
وزير الداخلية : وزير الداخلية
وزير الدفاع : وزير الدفاع

هكذا من النص

نخبة الحين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المصدق ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٠-٩-٢٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ١٩ لسنة ١٩٩٠
نظام تنظيم وإدارة وزارة الزراعة
صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام - نظم تنظيم وإدارة وزارة الزراعة لسنة ١٩٩٠ - ويمثل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

الوزارة	:	وزارة الزراعة
الوزير	:	وزير الزراعة
الأمين العام	:	الأمين العام للوزارة .
المساعد	:	مساعدا الأمين العام
المدير	:	مدير أي مديرية في مركز الوزارة
مدير الزراعة	:	مدير مديرية الزراعة في المحافظة أو اللواء .
اللجنة	:	لجنة التخطيط في الوزارة
المركز الوطني	:	المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا .

المادة ٣ - الوزارة مسؤولة عن تحقيق الاهداف العامة للثروة الزراعية في المملكة والتعاون في ذلك مع الجهات والهيئات المعنية الأخرى وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها وتحقيقاً لذلك تمارس الوزارة الصلاحيات والأختصاصات اللازمة بما في ذلك ما يلي :-

- رسم السياسة الزراعية ووضع الخطط والبرامج المناسبة لتحقيقها .
- تنظيم الانتاج الزراعي .
- مراقبة انتاج مخفلات الانتاج الزراعي واستيرادها وتداولها .
- تقديم الخدمات الزراعية الاساسية .
- حماية الموارد الطبيعية الزراعية والاشراف على استغلالها على الوجه الأمثل .
- اجراء البحوث الزراعية التطبيقية وتقديم الخدمات في مجال الارشاد الزراعي .
- تنسيق التعاون مع الجهات العربية والإقليمية والدولية في مجال التنمية الزراعية .

المادة ٤ - تتألف الوزارة من :-

١ - المديريات في مركز الوزارة :-

- | | |
|-------------------------------|-------------------------------------|
| ١ - مديرية الانتاج النباتي . | ٧ - مديرية تنمية البادية والمراعي . |
| ٢ - مديرية الثروة الحيوانية . | ٨ - مديرية الشؤون الادارية . |
| ٣ - مديرية الاقتصاد الزراعي . | ٩ - مديرية الشؤون المالية . |
| ٤ - مديرية التحريج والغابات . | ١٠ - مديرية الانشاءات والآلات . |
| ٥ - مديرية وقاية المزرع . | ١١ - مديرية العلاقات العامة . |
| ٦ - مديرية المشاريع . | والتعاون الدولي . |

- ب - المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا .
ج - مديريات الزراعة في المحافظات والابوية .

المادة ٥ - ١ - تتولى المديريات في مركز الوزارة والمركز الوطني وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للوزارة والاشراف على تنفيذها وتنظيمها .

ب - تتولى مديريات الزراعة والمراكز الاقليمية التابعة للمركز الوطني تنفيذ الخطط والبرامج المعتمدة .

المادة ٦ - ١ - يكون الأمين العام مسؤولاً أمام الوزير عن ادارة شؤون الوزارة وعن تنفيذ المهام والمسؤوليات المناطة بها وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها وللوزير تعيين مساعد او أكثر للأمين العام .

ب - يعين المدير ومدير الزراعة بقرار من الوزير بناء على تنسيب الأمين العام .

ج - يكون كل من المساعد والمدير ومدير الزراعة مسؤولاً أمام الأمين العام عن تنفيذ المهام المناطة به .

المادة ٧ - ١ - يشكل للمركز الوطني مجلس يسمى - مجلس المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا - يعين أعضاؤه وتحدد مهامه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

ب - يعين مدير المركز الوطني بقرار من الوزير ويتنسيب من مجلس المركز ويكون مسؤولاً أمام الوزير عن ادارة شؤون المركز وعن تنفيذ المهام والمسؤوليات المناطة به .

المادة ٨ - للوزير تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى الأمين العام وللأمين العام تفويض أي من صلاحياته الى مدير المركز الوطني والمساعدين والمديرين ومديري الزراعة أو أي موظف آخر .

المادة ٩ - ١ - تشكل في الوزارة لجنة تسمى - لجنة التخطيط على النحو التالي :-

١ - الوزير	:	رئيس
٢ - الأمين العام	:	نائب الرئيس
٣ - مدير المركز الوطني	:	عضوا
٤ - المساعدين	:	أعضاء
٥ - المديرين	:	أعضاء

ب - تتولى اللجنة القيام بالمهام التالية :

- ١ - اقتراح المبادئ العامة لسياسة الوزارة .
 - ٢ - وضع خطط العمل في الوزارة واساليب وسائل تنفيذها .
 - ٣ - متابعة تنفيذ خطط وبرامج العمل وتنظيمها .
 - ٤ - اعداد مشروع الموازنة السنوية للوزارة .
 - ٥ - اعداد المشاريع المقترحة وادراجها وتنظيم عملها وتنفيذها .
 - ٦ - اعداد مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالوزارة .
 - ٧ - أي أمور أخرى يحيلها الوزير اليها .
- ج - يعين الوزير من بين موظفي الوزارة أمين سر للجنة .
- د - تعقد اللجنة اجتماعها مرة كل اسبوعين على الأقل بدعوة من رئيسها او نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعها قانونياً بحضور ثلثي أعضائها وتتخذ قراراتها وتوصياتها بالأجماع أو بأغلبية الأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة .
- هـ - لرئيس اللجنة ان يدعو أي شخص للاشتراك في اجتماعات اللجنة للاستئناس برأيه فسي الامور المعروضة عليها دون ان يكون له حق التصويت .

مادة ١٠ من الفصل

المادة ١٠ - ١ - لجلس الوزراء بتشيب من الوزير احدثات اي مديرية جديدة في مركز الوزارة او الغاء اي مديرية او دمجها بغيرها من المديرية ذات العلاقة .

ب - الوزير بناء على تشيب اللجنة احدثات مديريات الزراعة في المحافظات والاولوية ، والاتساع والوحدات الادارية في المديرية المركزية وفي مديريات الزراعة او الغائها او دمجها بغيرها وذلك حسب ما تقتضيه مصلحة العمل .

المادة ١١ - للوزير اصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك ما يلي :-

١ - تحديد الاعمال والمهام الخاصة بالمديريات في مركز الوزارة ومديريات الزراعة في المحافظات والاولوية والاتساع والوحدات الادارية والمساعدين والمستشارين ومديري المديرية ومديري الزراعة ورؤساء الاقسام والوحدات الادارية .

ب - وصف اعمال الموظفين في الوزارة .

ج - تحديد العلاقة واساليب الاتصال والتنسيق بين اجهزة الوزارة .

المادة ١٢ - يلغى نظام التنظيم الاداري لوزارة الزراعة رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته .

الحسين بن طلال

١٩٩٠-٢٢

وزير لتنمية الاجتماعية عبد المجيد الشريدة	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التكوين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العمومية وزير التخطيط بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الصحة
وزير المعدل يوسف الجبصين	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبدالباقى جبو	وزير الاعلام ابراهيم عز الدين
وزير السياسة والائتلاف	وزير المعمل د. قسم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي الفقيه	
وزير النقل والاتصالات نبيل ابو الهدى	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبدالكريم الدقمي	
وزير الشباب بالوكالة وزير الثقافة د. خالد الكرعي	وزير الزراعة د. سليمان مريبات	وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير المالية بالوكالة ناهد الطاهر	

نخس الحسبن الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٣١-٧-١٩٩٠

نامر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٠

نظام مكاتب تاجر السيارات السياحية

صادر بمقتضى المادة ٨١ من قانون السير رقم ١٤

لسنة ١٩٨٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام - نظام مكاتب تاجر السيارات السياحية لسنة ١٩٩٠ - ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والمبررات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعنى المخصصة لها اذ انما اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة الداخلية
الوزير :	وزير الداخلية
سلطة الترخيص :	الوزير
المكتب :	المكتب المرخص لتاجر السيارات السياحية .

المادة ٣ - يقدم طلب ترخيص المكتب الى الوزير، ويحال الى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة ١- من المادة ١٠ من هذا النظام والى الدوائر الاخرى التي يرى الوزير الاستئناس برأيها في الطلب .

المادة ٤ - يشترط في طلب الترخيص ما يلي :-

١ - ان يكون اردني الجنسية ، وان لا يقل عمره من ٢١ سنة منذ تقديم الطلب .

ب - ان يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجناية او جنحة بخلة بالشرف وان يثبت ذلك بشهادة رسمية صادرة عن الجهة المختصة .

المادة ٥ - يشترط في المكتب ما يلي :-

١ - ان يسجل باسمه ١٠ سيارات ركوب صغيرة طمس الاصل .

ب - ان تتوفر فيه صالة استقبال مريحة وهاتف ووحدة صحية مزدوجة مناسبه .

ج - ان يكون بعيدا عن اي مفترق طرق او ملتقى لها مسبقا لا تقل عن ٥٠ مترا .

د - ان يتوفر له موقف خاص مناسب للسيارات .

المادة ٦ - يشترط في ترخيص السيارات السياحية ما يلي :-

١ - ان تكون جميع السيارات المستخدمة في رحلة جيدة ولا تزيد سنة صنعها عن ٨ سنوات بتاريخ ترخيصها باسم المكتب .

ب - ان تكون جميع السيارات مؤمنة تأمينا شاملا لدى احدى شركات التأمين العاملة في المملكة .

هكذا منه العمل

المادة ٧ - ينحصر ترخيص مكاتب تاجير السيارات السياحية في المواقع التالية :-

- ١ - الفنادق السياحية المصنفة من فئة الثلاث نجوم وما فوق .
- ب - المطارات والموانئ البحرية .
- ج - المواقع السياحية التي تحددها وزارة السياحة .
- د - أي موقع آخر يحدده الوزير بقرار معمل بضرورة وجود مكتب ميسر .

المادة ٨ - يمنح الترخيص للمكتب بقرار من سلطة الترخيص بناء على تنسيب اللجنة المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ١٠ من هذا النظم .

المادة ٩ - يقدم صاحب المكتب قبل مباشرته العمل كلفة مصرفية الى وزارة السياحة مقدارها ٢٠٠٠ الف دينار وتجدد سنويا قبل اسبوعين من تاريخ انتهائها . ويحق لوزير السياحة مصادرة قيمة الكفالة او جزء منها في حالة اخلال صاحب المكتب بالتزاماته التي يحددها بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية .

المادة ١٠ - ١ - تؤلف لجنة برئاسة امين علم الوزارة او من ينوبه وعضوية :-

- ١ - مندوب عن وزارة السياحة يعينه وزيره .
- ٢ - مندوب عن وزارة النقل والاتصالات يعينه وزيره .
- ٣ - مندوب عن المحافظة المعنية يعينه المحافظ .
- ٤ - مندوب عن املة عمل - او البلدية ذات العلامة يعينه مجلس الاملة او المجلس البلدي المختص .
- ٥ - مندوب عن ادارة السير - يعينه وزير الداخلية .
- ب - تتولى اللجنة دراسة الطلبات المحالة اليها بمقتضى احكام هذا النظم واجراء الكشف الميداني على المواقع المراد انشاء المكاتب فيها والتحقق من توافر الشروط المقررة فيها ورفع تنسيباتها بشأنها الى سلطة الترخيص .

المادة ١١ - يجب ان يكون للمكتب مدير متفرغ شريطة ان يكون اردني الجنسية وان لا يقل عمره عن ٢١ سنة ، وان يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة على الاقل ويكون مسؤولا عن ادارة المكتب وتنظيم شؤونه وضبط قيوده والاشراف على اعماله .

المادة ١٢ - يتولى المكتب تاجير السيارات السياحية للاشخاص الفلية ولا يجوز له تاجيرها لغيرهم باي صورة من الصور تحت طائلة المسؤولية :-

- ١ - الاجنبي الذي يحمل رخصة سوق دولية او اجنبية او اردنية سرية المفعول .
- ب - الاردني الذي يحمل رخصة سوق اردنية سرية المفعول او رخصة سوق دولية سرية المفعول مسافرا من خارج المملكة .
- ج - الاردني المقيم خارج المملكة الذي يحمل رخصة سوق سرية المفعول صادرة عن الدولة التي يقيم فيها شريطة حصوله على تصريح من ادارة السير يصرف له مجاناً .

المادة ١٣ - يكون الترخيص الممنوح للمكتب شخصيا ولا يجوز لصاحب المكتب نقل ملكيته الى أي شخص آخر او ان يبدل اسم المكتب او يغير موقعه الا بموافقة سلطة الترخيص المسبقة .

المادة ١٤ - تحدد نيلاج عقود تاجير السيارات السياحية من قبل وزارة السياحة بالتنسيق مع ادارة السير ، ولا يجوز استعمال غيرها في تاجير السيارات السياحية .

المادة ١٥ - ١ - على صاحب المكتب ان يحتفظ بمكتبه بصورة ضوئية عن جواز سفر مستاجر السيارة السياحية يبين فيها اسمه الكامل وصورته الشخصية الواضحة ورقم الجواز ، والمعلومات الخاصة برخصة السوق .

ب - على صاحب المكتب ان يحتفظ بقيود دقيقة عن حركة السيارات السياحية بها في ذلك اسماء مستاجريها وجنسياتهم وعناوينهم وان يزود اقرب مركز امني بكشف يومية عن هذه القيود

المادة ١٦ - يلغى نظم السيارات السياحية رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٤ .

الحسين بن طلال

٢١-٧-١٩٩٠م

وزير النسبة الاجتماعية عبد المجيد الشريدة	سائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير الاعلام ابراهيم عز الدين	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التنوين ابراهيم ايوب	وزير الاشغال المبنة والاسكان عبد الرؤوف الروابدة
وزير المعدل يوسف المبيضين	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد القاسم جمر	وزير الصناعة والتجارة د. زهاد فريز
وزير السياسة والامر عبد الكريم الكباريتي	وزير الشباب ابراهيم الفبابشه	وزير العمل ووزير الصحة بلوكلة د. فسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي الفخر
وزير انطاقة والثروة المعدنية ثابت الطاهر	وزير التنقل والاتصالات نبيل ابو الهدى	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الكريم الدفسي
وزير التخطيط د. خالد امين عبدالله	وزير الثقافة د. خالد الكرقي	وزير الزراعة د. سليمان هريبات	

هذه امته الاصل

نخيل الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المصادقة ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢-٩-١٩٩٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢١ لسنة ١٩٩٠

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام - نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٩٠ - ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة ب من المادة ١٤ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب - لا يدفع لأي من شاغلي وظائف الفئة العليا أي بدل أو علاوة أخرى غير منحوس عليها في الفترة - من هذه المدة بما في ذلك العلاوة الفنية وعلاوات الاختصاص والعلاوة الأساسية الموحدة للموظفين وبدل العسر الإضافي وعلاوة الشهورين الثالث عشر والرابع عشر أو أي علاوة إضافية أخرى مهما كان اسمها أو نوعها أو مقدارها باستثناء العلاوة العائلية والعلاوة الشخصية ومكافآت تهيئ الحكومة في مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها، والمكافأة المقررة مقابل المضوية في أي لجنة أو مجلس أو هيئة وكذلك أي مكافأة مقابل العمل خارج أوقات الدوام الرسمي في غير دائرته بناء على موافقة الجهة المختصة بتقضى أحكام هذا النظام

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٣٢ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٣٢ -

١ - تأخذ اللجنة المركزية عند تحديد الدرجة التي سيعين فيها أي شخص في أي وظيفة بـمعيـن الاعتبار سنوات الخبرة التي أمضاها في الوظائف الحكومية أو الأعمال الأخرى إذا كانت تتفق مع وصف الوظيفة التي سيعين فيها وكانت قد اكتسبت أو تمت بعد الحصول على المؤهل العلمي الذي سيعين في الوظيفة على أساسه ويمنح في هذه الحالة - يلي :-

١ - زيادة سنوية واحدة عن كل سنة من سنوات الخبرة العملية في الوظائف الحكومية -

٢ - زيادة سنوية واحدة عن كل سنتي خبرة عملية في غير الوظائف الحكومية سواء كانت في القطاع الخاص داخل المملكة أو في القطاع الحكومي أو الخاص خارج المملكة .

ب - عند تعيين الموظف غير المصنف في وظيفة مصنفة لحصوله على شهادة الدراسة الثانوية العامة وهو على رأس عمله تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد الدرجة التي يستحقها سنوات الخبرة العملية التي أمضاها في الوظائف الحكومية في المملكة وكانت قد اكتسبت قبل الحصول على الثانوية العامة ويمنح على أساسها زيادة سنوية واحدة عن كل سنتي خبرة عملية مع مراعاة ما ورد في الفقرة - من هذه المادة بالنسبة للخبرات العملية التي اكتسبها بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة .

المادة ٤ - تعدل المادة ١٦٧ من النظام الأصلي على الوجه التالي :-
اولا : بضافة البند ٣ التالي الى الفقرة ب من -

٣ - على الرغم مما ورد في المادة ٢٦ من هذا النظام والبندين ٢٠١ من الفقرة د من هذه المادة ينقل الموظف المصنف في المؤسسة الخاضع للتقاعد من غير الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة وكان يتقاضى راتبه بموجب سلم الرواتب ودرجات نظم الخدمة المدنية إلى الفئة الثالثة بدرجة وراتبه الحاليين .

ثانيا : بإلغاء عبارة - يعتمد المؤهل العلمي الذي كان الموظف تد عين به في المؤسسة - الواردة في مطلع البند ١ من الفقرة د منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية :-
- يعتمد المؤهل العلمي الذي كان الموظف تدعين به في المؤسسة أو المؤهل العلمي الذي حصل عليه أثناء خدمته فيها أيهما الأفضل - .

ثالثا : بإلغاء البند ٣ من الفقرة د منها .

الحسين بن طلال

١٩٩٠-٩-٢٢

وزير التربية الاجتماعية عبدالمجيد الشريدة	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان الفاسم	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساحده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير التكوين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير التخطيط بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الصحة د. محمد عضوب الزين	
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دوله للشؤون البرلمانية الشيخ عبدالباقى جبو	وزير الاعلام ابراهيم عز الدين	وزير دولة الشؤون رئيسة الوزراء د. محمد حمدان
وزير السياسة والامر عبدالكريم الكباريتي	وزير المعمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي الفخر	وزير المعدل يوسف الجبزيين
وزير التنقل والاتصالات نبيل ابو الهدي	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبدالكريم الدغمي	
وزير الثقافة ووزير الشباب بالوكالة د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. سليمان مريبات	وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير المالية بالوكالة ثابت الطاهر	

هذا من النص

مخبر الحين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢-٩-١٩٩٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٠ نظام معدل لنظام رسوم تسجيل وترخيص وسوق المركبات

المادة ١ - يسمى هذا النظام - نظام معدل لنظام رسوم تسجيل وترخيص وسوق المركبات لسنة ١٩٩٠ - ويقرا مع النظام رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة ب من المادة ٤ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب - المركبات والسيارات التي تعمل على غير البنزين :-

١ - يستوفى عن المركبة - السيارة الخصوصية ما يعادل مثلي الرسم المبين في البنود ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥ من الفقرة - أ - من هذه المادة .

٢ - يستوفى عن المركبة - السيارة العمومية ما يعادل مثلي الرسم المبين في البنود ٤٨، ٤٩، ١٠ من الفقرة (أ) من هذه المادة .

٣ - يستوفى عن سيارات الشحن الخاصة والعمومية والنقل المشترك ما يعادل مثلي الرسم المبين في البند ٧ من الفقرة - أ - من هذه المادة .

٤ - مركبات الاشغال - ١٥٠ ديناراً .

المادة ٣ - تعدل المادة ٥ من النظام الأصلي على الوجه التالي :-

أولاً : بإلغاء نص الفقرة د منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

د - السيارة القاطرة - غير المعدة - تسير على البنزين ٢٥ ديناراً
للشحن - تسير على البنزين ٧٥ ديناراً

ثانياً : بإضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة هـ منه :-
- أو سيارات الركوب ايها أعلى - .

٢٢-٩-١٩٩٠ م .

الحسين بن طلال

وزير المحكمة د. محمد مصطفى الزين	وزير التربية الاجتماعية عبد المجيد الشريفة	نائب رئيس الوزراء نائب رئيس الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء نائب رئيس الداخلية مروان القاسم	رئيس الوزراء وزير الدفاع مفرح بدران
وزير الاملاك ابراهيم عز الدين	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التكوين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة
وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة
وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة
وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة

مخبر الحين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢-٩-١٩٩٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٠

نظام معدل لنظام الضريبة الإضافية

صادر بالاستناد الى المادة ١٢ من قانون الضريبة الإضافية

رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام - نظام معدل لنظام الضريبة الإضافية لسنة ١٩٩٠ - ويقرا مع النظام رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من النظام الأصلي على النحو التالي :-

أولاً : بإلغاء نص الفقرة هـ منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :
هـ - الحليب المعد لتغذية الاطفال والحليب بشكل مسحوق في عبوات محكمة الغلق وبسعة لا تزيد عن ٣ كيلوغرام .

ثانياً : بإضافة الفقرة ز التالية الى آخرها :-

ز - المنتجات المتحصل عليها من اللبن بواسطة استبدال منصر او اكثر من منصره الطبيعية بمادة اخرى والمعدة لتغذية الاطفال .

٢٢-٩-١٩٩٠ م .

الحسين بن طلال

وزير المحكمة د. محمد مصطفى الزين	وزير التربية الاجتماعية عبد المجيد الشريفة	نائب رئيس الوزراء نائب رئيس الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء نائب رئيس الداخلية مروان القاسم	رئيس الوزراء وزير الدفاع مفرح بدران
وزير الاملاك ابراهيم عز الدين	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التكوين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة
وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة
وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة
وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الاشغال العامة وزير الاشغال العامة عبد الرؤوف الزوابدة

هذه امثلة

نخري الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩-١-١٩٩٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٠

نظام تطبيق بعض أنظمة الجامعة الاردنية على جامعة مؤتة

صادر بالاستناد الى المادة ٢٧ من قانون الجامعات

الاردنية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٧

المادة ١ - يسمى هذا النظام - نظام تطبيق بعض أنظمة الجامعة الاردنية على جامعة مؤتة لسنة ١٩٩٠ - ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - ١ - تطبق جامعة مؤتة الانظمة التالية المعمول بها في الجامعة الاردنية وذلك الى ان تصدر الانظمة الخاصة بـجامعة مؤتة :-

- ١ - نظام موظفي الجامعة .
- ٢ - نظام الانتساب والسكر .
- ٣ - نظام الرواتب والملاوات .
- ٤ - نظام المكافأة والتعويض وصندوق الادخار للموظفين .
- ٥ - نظام صندوق اسكن الموظفين .
- ٦ - نظام المراكز العلمية .
- ٧ - نظام الهيئة التدريسية .
- ٨ - نظام منح الدرجات العلمية والدرجات الفخرية والشهادات .
- ٩ - نظام صندوق التبرعات .

ب - تحقيقا للمغايلات المقصودة من الفقرة ١ - من هذه المادة تمارس المجلس في جامعة مؤتة الصلاحيات والمهام التي تمارسها المجالس واللجان المماثلة لها في أنظمة الجامعة الاردنية المنصوص عليها في الفقرة ١ - من هذه المادة ، كما يمارس رئيس جامعة مؤتة وتوابس والمعماء ورؤساء الكليات والاسلام وعضو الهيئة التدريسية والمدير والموظف واي لجنة فيها المهام والصلاحيات المخولة لئنظرانهم في الجامعة الاردنية .

المادة ٣ - يلغى - نظام الهيئة التدريسية في جامعة مؤتة - رقم ٥ لسنة ١٩٨٤ كما يلغى - نظام منح الدرجات العلمية والشهادات في جامعة مؤتة - رقم ٦٢ لسنة ١٩٨١ .

المادة ٤ - للجهات المختصة في جامعة مؤتة كل حسب اختصاصها اصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظام بما يتعارض مع احكامه .

الحسين بن طلال

٢٩-١-١٩٩٠ م .

وزير الصحة د. محمد مصطفى الزين	وزير التربية والاجتماعية عبد المجيد الشريده	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر يسفوان
وزير دولة الشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التكوين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير التخطيط بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبدالقاسي جو	وزير الاعلام ووزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين	
وزير السياسة والامر عبد الكريم الكباريتي	وزير المعمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميه د. الشيخ علي الفقيه	وزير المعدل يوسف المبيضين
وزير الثقل والاتصالات نبيل ابو الهدي	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الكريم الدغمي	
وزير الثقافة وزير الشباب بالوكالة د. خالد الكركي	وزير الزراعة د. سليمان عزبيات	وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير المالية بالوكالة ثابت الطاهر	

هكذا منه اصل

نخون الحمين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩-٩-١٩٩٠
نأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠

نظام معدل لنظام مكتبة امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام مكتبة امانة العاصمة لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيملي بالنظام الاصلي كنظام واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٥ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٥ - يشرف على وضع السياسة العامة للمكتبة مجلس ابناء يتألف من ابن عمان رئيسا ومن سبعة اعضاء يختارهم مجلس الامانة من المواطنين المقيمين في العاصمة، وتكون مدة عضوية كل منهم في المجلس خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة تقطع وللمجلس في سبيل تحقيق مهله ان يستعين عند الضرورة باصحاب الخبرة والاختصاص .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٦ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٦ - ١ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة الي ذلك ويكون اجتماعه قانونيا بحضور اقلية اعضاءه وتتخذ القرارات فيه بالاغماج او بكثرية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس .
ب - يفقد عضو المجلس عضويته في اذا تغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية .

٢٩-٩-١٩٩٠

الحسين بن طلال

وزير التربية الاجتماعية عبد المجيد الشريدة	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير التكوين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير التخطيط بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الصحة د. محمد عضوب الزين
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقي جوي	وزير دولة للشؤون الخارجية بالوكالة رئيسة الوزراء حكمت السكاك
وزير السياحة والاثار عبد الكريم الكباريتي	وزير المعمل د. قسيم عبيدات	وزير المعدل يوسف الجبيضين
وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير المالية بالوكالة نايت الطاهر	وزير النقل والاتصالات نبيل ابو الهدي	وزير الشؤون البلدية والمشاكل الاسلامية د. الشيخ علي الفقي
وزير الثقافة ووزير الشباب بالوكالة د. خالد الكركي	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الشؤون البلدية والمشاكل الاسلامية عبد الكريم الدغمي
	وزير الزراعة د. سليمان مريبات	

نخون الحمين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩-٩-١٩٩٠
نأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٠

نظام معدل لنظام الحراسة لبلدية جرش

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الحراسة لبلدية جرش لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع النظام رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيملي بالنظام الاصلي كنظام واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٥ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٥ - يستوفي المجلس البلدي في بداية كل سنة مالية رسوم الحراسة التالية من المحلات والمؤسسات التجارية داخل منطقة البلدية وتصنيفها الى الفئتين التاليين :-

١ - الفئة الاولى : وتشمل المحلات والمؤسسات التجارية في المناطق التجارية، وتدفع رسما شهريا مقداره ١ دينار واحد عن كل محل منها .
ب - الفئة الثانية : وتشمل المحلات والمؤسسات التجارية في المناطق السكنية وتدفع رسما شهريا مقداره ٥٠ نصف دينار عن كل منها .

٢٩-٩-١٩٩٠

الحسين بن طلال

وزير الصحة د. محمد عضوب الزين	وزير التربية الاجتماعية عبد المجيد الشريدة	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التكوين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير التخطيط بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الصحة د. محمد عضوب الزين
وزير المعدل يوسف الجبيضين	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان	وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقي جوي	وزير الامام ووزير الخارجية بالوكالة ابراهيم عز الدين
وزير الشؤون البلدية والمشاكل الاسلامية عبد الكريم الدغمي	وزير السياسة والاثار عبد الكريم الكباريتي	وزير المعمل د. قسيم عبيدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ علي الفقي
وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير المالية بالوكالة نايت الطاهر	وزير النقل والاتصالات د. نبيل ابو الهدي	وزير المياه والري المهندس داود خلف	وزير الزراعة د. سليمان مريبات
	وزير الثقافة ووزير الشباب بالوكالة د. خالد الكركي		

هكذا منه اصل

تصفية بنك البتراء

قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩٠-٧ تاريخ ٢٠-٩-١٩٩٠

(قرار معدل لقرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩٠-٤ تاريخ ١٥-٧-١٩٩٠ ورقم ٩٠-٥ تاريخ

(١٥-٧-١٩٩٠)

عملا بالصلاحيات المخولة لنا بمقتضى البند ٥ من تعليمات الادارة العرفية للشؤون المالية والاقتصادية رقم ٢ لسنة ١٩٦٧، وبعد الاطلاع على كتاب معالي محافظ البنك المركزي الاردني رقم ٧٠٢-٢٠٣١٣ تاريخ ١٦-٩-١٩٩٠، نقرر مايلي:-

اولا : يعدل قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩٠-٤ تاريخ ١٥-٧-١٩٩٠ (ويشار اليه فيما يلي بالقرار الاصلي) وفقا لما يلي:-

١ - يلغى نص البند ١٢ من القرار الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
١٢ - ا - على كل دائن لبنك البتراء ان يتقدم بطلباته للمصفي خلال ستين يوما من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية او من تاريخ نشر اعلان بذلك في صحيفة محلية يومية او اكثر والا فقد حقه بالطلب، ويجب ان يقدم الدائن مع المطالبة البنات اللازمة لاثباتها وللمصفي ان يستوضح من الدائن عن اي مسألة وان يطلب منه اي بيانات اخرى تتعلق بالمطالبة.

ب - يعد المصفي كشفا بالديون التي لبنك البتراء من واقع سجلات البنك او اية سجلات او اوراق رسمية او غير رسمية اخري يرى المصفي الاخذ بها، ويبلغ المصفي كل مدين الكشف الخاص به . وللمدين الاعتراض على الكشف للمصفي خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه ويجب ان يكون الاعتراض واضحا وسببا وان يقدم معه البنات اللازمة لاثباته، وللمصفي ان يستوضح من المدين عن اي مسألة وان يطلب منه اي بيانات اخرى تتعلق بالاعتراض ج - اذا لم يعترض المدين خلال مدة الثلاثين يوما المبينة بالفقرة ب من هذا البند، يعتبر الكشف بمثابة قرار قضائي قطعي غير قابل للطعن فيه باي طريق من طرق الطعن .

٢ - يلغى نص البند ١٣ من القرار الاصلي، ويستعاض عنه بالنص التالي:-
١٣ - ا - يفصل المصفي بطلبات الدائنين واعتراضات المدينين بالسرعة الممكنة ويكون قراره قابلا للطعن امام محكمة الاستئناف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ القرار للدائن او المدين حسب الاحوال، ويكون قرار الاستئناف قابلا للتبنيح خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ حكم الاستئناف .

ب - تفصل كل من محكمة الاستئناف والتبنيح بالدموى خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الدعوى لديها، ولا يوقف الطعن صلاحية المصفي في بدء التنفيذ او الاستمرار في التنفيذ على اموال المدين المرهونة لصالح بنك البتراء كما لا تسع الدعوى بطلب ذلك .

٣ - يلغى ما جاء في الفقرة ١٤ من البند ١٤ من القرار الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
١٤ - ا - للمصفي ان يتخذ اي اجراء يراه مناسبا لتصفية حقوق والتزامات بنك البتراء، بما في ذلك تحصيل حقوق البنك الشخصية (ديونه) او تحويلها لاي شخص، ويشمل ذلك بيع هذه الحقوق او التنازل عنها ، وللصفي اجراء التسويات مع اي مدين وفق ما يراه مناسبا، كما له بيع حقوق بنك البتراء المبنية والشخصية والمعنوية، كما وله التنازل لاي شخص ثالث عن اي عقد من عقود اجارة العقارات المبرمة مع البنك باعتباره مستلجرا، دون اشتراط موافقة المؤجر على ذلك، ويحل المستاجر الجديد في هذه الحالة محل بنك البتراء في عقد الاجارة

٤ - تلغى الفقرة ١- ا من البند ١٥ من القرار الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي:-
١ - اما بالزاد العلني وبالطرق المختوم وفق الاجراءات التي يراها المصفي مناسبة دون التبنيح بقراراته. التبنيح بالزاد العلني او الطرق المختوم المنصوص عليها في القوانين والانظمة النافذة.

٥ - تلغى الفقرة ب من البند ١٥ من القرار الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي:-
ب - وللصفي ان يعدل في اي وقت عن احدي هذه الطرق ويلجأ لاي من الطريقتين الاخرين ونسق ما يراه مناسبا.

٦ - يضاف بند جديد الى القرار الاصلي تحسب الرقم ٢٠ وفقا للنص التالي:-
« كل تبليغ منصوص عليه في هذا القرار بما في ذلك تبليغ الاحكام القضائية يتم اجراؤه لصالح الشان بالذات او بالبريد المسجل او عن طريق النشر في الجريدة الرسمية او في احدي الصحف المحلية اليومية. ويعتبر التبليغ بالبريد المسجل قد تم بالتفاهة سبعة ايام على ايداعه في البريد».

٧ - يضاف بند جديد الى القرار الاصلي تحت الرقم ٢١ وفقا للنص التالي:-
« يمثل بنك البتراء في مجلس ادارة او هيئة مديري اي شركة يساهم بها البنك بعضو او اكثر وذلك حسب نسبة مساهمته في راس مال الشركة ويعين العضو الممثل للبنك بقرار من المصفي ، وينتفع العضو بجميع حقوق العضوية ويحمل واجباتها».

٨ - يضاف بند جديد الى القرار الاصلي تحت الرقم ٢٢ وفقا للنص التالي:-
«لوزير الصناعة والتجارة بناء على تنسيب المصفي، حل هيئة مديري شركة البتراء للتأمين والتجارة الدولية (شركة ذات مسؤولية محدودة) من التاريخ الذي يحدده ، وتعين لجنة لادارة الشركة وتفويضها بصلاحيات هيئة المديرين والهيئة العامة للشركة»
ثانيا : يعدل البند رقم ٢ من قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩٠-٥ تاريخ ١٥-٧-١٩٩٠ وفقا لما يلي:-

١ - يعتبر ما جاء في البند ٢ من القرار ، مقرة من البند المذكور .
٢ - تضاف الفقرة ب الى البند المذكور وفقا للنص التالي:-

« يكلف محافظ البنك المركزي الاردني بتعيين شخص او اكثر لتقييم اسعار العقارات والاموال التي تؤول ملكيتها الى بنك البتراء بمقتضى نص الفقرة ١ من هذا البند ، وذلك لتمكين بنك البتراء من استعمال مبالغ التقييم في تسديد الديون المعادلة لهذه المبالغ من اصل حقوق بنك البتراء المترتبة له في ذمة الشركات المسهولة باحكام الفقرة ١ من هذا البند».

محافظ البنك المركزي	وزير الصناعة والتجارة	وزير النقل	وزير المالية
د. محمد سعيد النابلسي	د. زياد فريز	والاتصالات	رئيس اللجنة
		نبيل ابو الهدى	باسل جردانه

مصدق
رئيس الوزراء
مضر بدران

هكذا منه العمل

تعليمات رقم السنة ١٩٩٠

تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

صادرة بمقتضى المادة ٢٩ من قانون التربية والتعليم

قانون مؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٨

المادة الأولى : -

تسمى هذه التعليمات تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة ، ويعمل بها اعتباراً من العام الدراسي ١٩٩٠-١٩٩١ .

المادة الثانية : -

يكون للكلمات التالية المعاني المخصصة لها إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الوزارة	:	وزارة التربية والتعليم
الوزير	:	وزير التربية والتعليم
الأمين العام	:	أمين علم وزارة التربية والتعليم
الامتحان	:	امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة
الأكاديمي	:	الادبي أو العلمي
المهني	:	التجاري الزراعي أو الصناعي أو الترفيهي أو الفندقية
الفرع	:	الفرع الأدبي أو العلمي أو التجاري أو الزراعي أو الصناعي أو الترفيهي أو الفندقية أو أي فرع جديد تقرره الوزارة
المشترك	:	من يسمح له بالتقدم لامتحان بموجب هذه التعليمات

المادة الثالثة : -

يُعقد الامتحان بالبرامج المقررة للصف الثاني الثانوي على النحو الآتي : -

١ - تعقد الوزارة امتحاناً في نهاية الفصل الدراسي الأول وآخر في نهاية الفصل الدراسي الثاني في المواد المقررة لكل منها باستثناء مبحث الطباعة العربية والانجليزية ومبحث التدريب العملي التي نصت عليها

المادة ٢ من القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٦٠ من النتيجة النهائية للمشاركين باعتبار أن الفصلين يكونان وحدة واحدة

٢ - تعقد المدرسة المهنية التجارية امتحان مبحث الطباعة العربية والانجليزية ، كما تعقد المدارس المهنية الزراعية والصناعية والخدمية والفندقية امتحان مبحث التدريب العملي في كلا الفصلين

ب - تكون النتيجة العظمى لمبحث الطباعة (العربية والانجليزية) لكل من الفصلين ٥٠ بينما تكون النتيجة الصغرى لهذا المبحث في كل من الفصلين ٣٠ .

ج - تكون النتيجة العظمى لمبحث التدريب العملي في الفروع المهنية ، الزراعي والصناعي والترميمي والفندقية لكل من الفصلين ١٠٠ بينما تكون النتيجة الصغرى لهذا المبحث في كل من الفصلين ٦٠ .

٣ - تستخرج النتيجة النهائية للمشاركين بجمع علامتي امتحاني الفصلين المذكورين .

٤ - لا يسمح بالتقدم لامتحان الفصل الثاني إلا لمن كان قد تقدم لامتحان الفصل الأول من العام نفسه

ب - يلغى امتحان كل من تقدم لامتحان الفصل الأول وتغيب عن امتحان الفصل الثاني .

المادة الرابعة : -

١ - يسمح بالتقدم لامتحان في المناهج المقررة للصف الثاني الثانوي الأكاديمي كمشارك نظامي لكل طلب من الصف الثاني الثانوي الأكاديمي وفي نفس الفرع الذي يدرسه الطالب بشرط أن يكون قد داوم المدة القانونية فيه وسبق له إنهاء الصفين العاشر (الأول الثانوي الأكاديمي قديماً) والأول الثانوي الأكاديمي حديثاً (الحادي عشر) بتسلسل ونجاح أو ما يعادل أي منهما ، وتكون مدة الدوام القانونية إذا لم يتجاوز غياب الطالب ٢٠ يوماً في الفصل الواحد أو ٣٥ يوماً في الفصلين للغياب غير المشروع أو ٤٠ يوماً في الفصل الواحد أو ٧٠ يوماً في الفصلين للغياب المشروع .

٢ - يسمح بالتقدم لامتحان في المناهج المقررة للصف الثاني الثانوي الأكاديمي كمشارك دراسة خاصة لمن يلي :

أ - من يحمل شهادة الدراسة الثانوية الأردنية أو ما يعادلها .

ب - من يحمل الشهادة الإعدادية العامة أو من أنهى الصف التاسع أو ما يعادل أي منهما شريطة أن تضي على ذلك مدة تزيد سنة واحدة على المدة المتبقية لانتهاء المرحلة الثانوية .

ج - من بلغ الصف الثاني الثانوي (الثاني عشر) كدارس غير نظامي وفقاً لتعليمات الامتحانات الخاصة بالدارسين غير النظاميين .

د - من تقدم لامتحان في سنوات سابقة .

المادة الخامسة : -

يسمح بالتقدم لامتحان في المناهج المقررة للصف الثاني الثانوي المهني لمن يلي : -

١ - كل طلب في الصف الثاني الثانوي المهني بشرط أن يكون قد داوم المدة القانونية فيه ، وسبق له إنهاء الصفين العاشر - الأول الثانوي المهني قديماً - الأول الثانوي المهني - الحادي عشر - بتسلسل ونجاح أو ما يعادل أي منهما والمدة القانونية تكون كما وردت في الفقرة ١ من المادة الرابعة السابقة .

٢ - من أنهى الصف الثاني الثانوي المهني - الثاني عشر - أو ما يعادلها .

٣ - من أتم دراسته في التعليم التطبيقي أو مراكز التدريب المهني ، وعمل في مجال تخصصه مدة علم واحد على الأقل في مؤسسة حكومية أو خاصة مرخصة .

٤ - من يحمل الشهادة الإعدادية العامة ، أو من أنهى الصف التاسع أو ما يعادل أي منهما على الأقل ، ومضى على ذلك مدة تزيد سنة واحدة على المدة المتبقية لانتهاء المرحلة الثانوية وعمل أي منهم في مجال التخصص في مؤسسة حكومية أو خاصة مرخصة لمدة ثلاث سنوات على الأقل ، هذا فيما يتعلق بأي فرع من فروع الامتحان التجاري ، والصناعي ، والترميمي ، والفندقية .

٥ - من يحمل الشهادة الإعدادية العامة ، أو من أنهى الصف التاسع أو ما يعادل أي منهما على الأقل ، ومضى على ذلك مدة تزيد سنة واحدة على المدة المتبقية لانتهاء المرحلة الثانوية وعمل أي منهم عملاً زراعياً لمدة ثلاثة أعوام على الأقل بموجب وثيقة تثبت ذلك ، هذا فيما يتعلق بالفرع الزراعي .

٦ - كل من تقدم لامتحان في التعليم المهني في سنوات سابقة .

المادة السادسة : -

لا يجوز أن يتقدم أي من الفئات الواردة في المادة الخامسة السابقة لامتحان مهني بغير فرع التعليم المهني الذي سبق أن تعلمه ، أو عمل فيه ، أو تقدم لامتحان فيه .

المادة السابعة : -

١ - يتقدم المشتركون في الفرعين الأدبي والعلمي لامتحان في جميع المباحث المبينة لكل فرع في الجدول رقم ١ والجدول رقم ٢ الملحقين بهذه التعليمات باستثناء مبحث التربية الإسلامية فهو إجباري للمسلمين وليس يختاره من غيرهم .

ب - إذا تقدم المشترك لجميع المباحث المقررة في الجدول رقم ١ أو الجدول رقم ٢ الملحقين بهذه التعليمات في السنة الدراسية الماضية فيجوز له التقدم في السنة الدراسية التالية لأي من هذه المباحث من أجل الحصول على النجاح أو تحسين المعدل .

وتعتبر العلامات التي يحصل عليها المشترك في السنة الدراسية الحالية بديلاً عن العلامات التي حصل عليها في السنة الدراسية الماضية .

هذه المادة

المادة الثامنة :-

تكون النهاية العظمى والنهاية الصغرى لعلامة كل بحث من مباحث الفروع الأدبية والعلمية حسبها هو مابين في الجدول رقم ١ والجدول رقم ٢ .

المادة التاسعة :-

يعنى المشترك الكفيف من تقديم الامتحان في مباحث الرياضيات العلمية للفروع الأدبية كما يعنى من الرسوم التوضيحية لاي امتحان آخر من الفروع الأدبية والعلمية يتطلب عمل الرسوم على ان يستعفى عن ذلك بالوصف .

المادة العاشرة :-

١ - يتقدم المشتركون في الفرع التجاري للامتحان في سبعة مباحث فقط من المباحث المذكورة في الجدول رقم ٢ بحيث تتضمن اللغة العربية ، واللغة الانجليزية ، والرياضيات العامة ، والحاسبة ومسك الدفاتر والسكرتيرية وأعمال المكاتب ، ومبحثين آخرين على ان يكون احدهما بحث التربية الاسلامية للمشارك المسلم .
ب - يتقدم المشتركون في الفرع الزراعي للامتحان في ثمانية مباحث فقط من المباحث المذكورة في الجدول رقم ٤ بحيث تتضمن اللغة العربية ، والبستنة الشجرية ، والبستنة الخضرية ، والانتاج الحيواني ، والآلات الزراعية والمشاكل ، ووقاية النباتات والاحياء ، ومبحثين آخرين على ان يكون احدهما بحث التربية الاسلامية للمشارك المسلم .

كما ويتقدم غير المسلمين - من اجل الحصول على النجاح او تحسين المعدل - لبحث الاحياء مع احتساب علامة النجاح منهم في العلم الماضي وفي مبحث البستنة الشجرية والبستنة الخضرية من ١٠٠ بدلا من ٢٠٠ .

ج - يتقدم المشتركون في الفرع الصناعي للامتحان في سبعة مباحث فقط من المباحث المذكورة في الجدول رقم ٥ بحيث تتضمن اللغة العربية ، وعلم الصناعة ، والرسم الصناعي ، والرياضيات ، والفيزياء ومبحثين آخرين على ان يكون احدهما بحث التربية الاسلامية للمشارك المسلم .

د - يتقدم المشتركون في الفرع الفندقي للامتحان في سبعة مباحث فقط من المباحث المذكورة في الجدول رقم ٦ بحيث تتضمن اللغة العربية ، واللغة الانجليزية ، والاقتصاد والامراض والفيزياء ، والآلات والمحاليل ، والاحياء ، ومبحثين آخرين على ان يكون احدهما بحث التربية الاسلامية للمشارك المسلم .

هـ - يتقدم المشتركون في الفرع الفندقي للامتحان في سبعة مباحث فقط من المباحث المذكورة في الجدول رقم ٧ بحيث تتضمن اللغة العربية ، واللغة الانجليزية وتحضير وانتاج وخدمة الطعام والشراب ، والايواء - الاستقبال والتدبير الفندقي - ، وكيمياء الغذاء تغذية وصحة عامة ومبحثين آخرين على ان يكون احدهما بحث التربية الاسلامية للمشارك المسلم .

و - اذا تقدم المشترك للامتحان في جميع المباحث المقررة في اي من فروع التعليم المبينة في الجداول ذات الارقام من ٢-٧ كل حسب فرعه الملحق بهذه التعليمات في السنة الدراسية الماضية يجوز له التقدم في السنة الحالية في مبحث او اكثر من المباحث التي تقدم لهن اجل الحصول على النجاح او تحسين المعدل وتعتبر المباحث الاختيارية التي تقدم لها في السنة الدراسية السابقة اجبارية ، وتعتمد العلامات التي يحصل عليها المشترك في السنة الدراسية الحالية بدلا من العلامات التي حصل عليها في السنة الدراسية الماضية .
وفي حالة التقدم للامتحان في جميع المباحث في السنة الدراسية الحالية فيعطى المشترك حرية تغيير المباحث الاختيارية .

المادة الحادية عشرة :-

تكون النهاية العظمى والنهاية الصغرى لعلامة كل بحث من مباحث الفروع المهنية حسبها هو مابين في الجداول من رقم ٣-٧ .

المادة الثانية عشرة :-

يعتبر المشترك ناجحا في اي من الفروع : الأدبية ، والعلمية ، والتجارية ، والزراعية ، والصناعية ، والفندقية اذا نجح في جميع المباحث التي تقدم فيها للامتحان ، وفي امتحان مبحث الطباعة العربية والانجليزية ومبحث التدريب العملي للفروع المهنية الاخرى الذي تجريه المدرسة المهنية .

المادة الثالثة عشرة :-

١ - يعطى المشترك الناجح كشفا بالعلامات يتضمن العلامة والسنة او السنتين التي حصل فيها على تلك العلامات ، على ان تثبت في الكشف علامات السنة الثانية فقط عند اعادة التقدم للامتحان في جميع المباحث .

ب - يعطى المشترك غير الناجح من غير المحرومين ومن المتقدمين لجميع المباحث المطلوبة للامتحان كشفا بالعلامات التي حصل عليها ويذكر في هذا الكشف التعبير - لم يستكمل المشترك شروط النجاح لهذا العلم - .

ج - يعطى المشترك غير الناجح من غير المحرومين ومن المتقدمين لبعض المباحث في السنة الدراسية الحالية كشفا بالعلامات التي حصل عليها في السنة الدراسية الحالية والسنة الدراسية السابقة ويذكر في هذا الكشف التعبير - لم يستكمل المشترك شروط النجاح لهذا العلم والعام السابق وعليه اعادة جميع المباحث المقررة - .

المادة الرابعة عشرة :-

١ - يستخرج المجموع العام للنجاح في الفرع الأدبي بجمع علامات مباحث اللغة العربية ، واللغة الانجليزية ، والتاريخ العربي الحديث ، والرياضيات العامة ، واعلى مبحثين من المباحث الاخرى .

ب - يستخرج المجموع العام للنجاح في الفرع العلمي بجمع علامات مباحث اللغة العربية ، واللغة الانجليزية ، والرياضيات ، والفيزياء ، واعلى مبحثين من المباحث الاخرى .

ج - يستخرج المجموع العام للنجاح في امتحان اي من الفروع المهنية بجمع العلامات التي يحصل عليها في جميع المباحث التي يتقدم بها الطالب لذلك الفرع مضافا اليها علامته في امتحان المبحث العملي الذي تجريه المدرسة له .

د - يستخرج المعدل النوي للنجاح في اي فرع من فروع الامتحان بقسمة مجموعة العام الذي حصل عليه على مجموع النهايات العظمى لعلامات المباحث التي استخدمت في المجموع لذلك الفرع . وضرب الناتج في ١٠٠ ولاتقرب منزلة عشرية .

المادة الخامسة عشرة :-

تتكون علامة المشترك - النظامي والدراسة الخاصة - في مبحث الطباعة العربية والانجليزية للفرع التجاري من مجموع علامتي امتحاني نهاية الفصلين الدراسيين الاول والثاني اللذين تعقدتهما المدرسة لطلبة الصف الثاني الثانوي في هذا المبحث - بحسوبة من ٥٠ لكل فصل .

المادة السادسة عشرة :-

تتكون علامة المشترك - النظامي والدراسة الخاصة - في مبحث التدريب العملي في السروع : - الزراعي والصناعي والفندقي من مجموع علامتي امتحاني نهاية الفصلين الدراسيين الاول والثاني اللذين تعقدتهما المدرسة لطلبة الصف الثاني الثانوي في هذا المبحث - بحسوبة من ١٠٠ لكل فصل - .

المادة السابعة عشرة :-

تنظر لجنة الامتحانات العامة في القضايا التي لم تعالجها هذه التعليمات وتكون قراراتها في ذلك نهائية وتطعيمة .

المادة الثامنة عشرة :-

تعد الجداول السبعة المرفقة بهذه التعليمات جزءا لا يتجزأ منها .

المادة التاسعة عشرة :-

طلعي تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة رقم ٣ لسنة ١٩٨٩ .

هكذا منه الأصل

جدول رقم - ١ -

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

الفرع : الأدبي		اعتبارا من العام الدراسي : ١٩٩٠/١٩٩١م	
الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات	النهاية النهائية المعظمى الصغرى
		لكل فصل	لكل فصل
رقما	كتابية	لكل فصل	لكل فصل
١ -	التربية الإسلامية	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٢ -	اللغة العربية	٣٠٠	ثلاث ساعات
٣ -	اللغة الإنجليزية	٢٣٠	ساعتان وثلاثون دقيقة
٤ -	التاريخ العربي الحديث	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٥ -	الرياضيات العامة	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٦ -	جغرافية الوطن العربي	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٧ -	العلوم العامة	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة

جدول رقم - ٢ -

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

الفرع : العلمي		اعتبارا من العام الدراسي : ١٩٩٠/١٩٩١م	
الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات	النهاية النهائية المعظمى الصغرى
		لكل فصل	لكل فصل
رقما	كتابية	لكل فصل	لكل فصل
١ -	التربية الإسلامية	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٢ -	اللغة العربية	٢٣٠	ساعتان وثلاثون دقيقة
٣ -	اللغة الإنجليزية	٢٠٠	ساعتان
٤ -	الرياضيات	٣٠٠	ثلاث ساعات
٥ -	الفيزياء	٢٠٠	ساعتان
٦ -	الكيمياء	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٧ -	الاحياء	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة

جدول رقم - ٢ -

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

الفرع : التجاري		اعتبارا من العام الدراسي : ١٩٩٠/١٩٩١م	
الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات	النهاية النهائية المعظمى الصغرى
		لكل فصل	لكل فصل
رقما	كتابية	لكل فصل	لكل فصل
١ -	التربية الإسلامية	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٢ -	اللغة العربية	٢٣٠	ساعتان وثلاثون دقيقة
٣ -	اللغة الإنجليزية	٢٠٠	ساعتان
٤ -	الرياضيات العامة	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٥ -	المحاسبة ومسك الدفاتر	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٦ -	المكتبات وأعمال المكتبة	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٧ -	مبادئ الاقتصاد والقانون التجاري	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٨ -	المراسلات التجارية	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٩ -	الرياضيات المالية	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
١٠ -	العلوم العامة	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة

جدول رقم - ٤ -

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

الفرع : الزراعي		اعتبارا من العام الدراسي : ١٩٩٠/١٩٩١م	
الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات	النهاية النهائية المعظمى الصغرى
		لكل فصل	لكل فصل
رقما	كتابية	لكل فصل	لكل فصل
١ -	التربية الإسلامية	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة
٢ -	اللغة العربية	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة
٣ -	البستنة الشجرية والبستنة الخضرية	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٤ -	الانتاج الحيواني	١٤٥	ساعة وخمس وأربعون دقيقة
٥ -	الآلات الزراعية والمشاغل	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة
٦ -	وقاية النباتات	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة
٧ -	الاحياء	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة
٨ -	اللغة الإنجليزية	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة
٩ -	الصناعات الغذائية والالبان	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة
١٠ -	الارشاد والتعاون	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة
١١ -	ادارة المزرعة	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة
١٢ -	الكيمياء	١٤٥	ساعة وخمس عشرة دقيقة

هكذا منه الفصل

جدول رقم - ٥ -

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

الفرع : الصناعي		اعتبارا من العام الدراسي : ١٩٩٠/١٩٩١م	
الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات	النهاية
		لكل فصل	المعظمي
		رقما	لكل فصل
١ -	التربية الاسلامية	١٥٠	٥٠
٢ -	اللغة العربية	١٥٠	٥٠
٣ -	علم المصناعة	١٤٥	١٠٠
٤ -	الرسم الصناعي	٢١٥	٥٠
٥ -	الرياضيات	١٥٠	٥٠
٦ -	الفيزياء	١٥٠	٥٠
٧ -	اللغة الاجنبية - الانجليزية والالمانية	١٥٠	٥٠
٨ -	الكيمياء الصناعية	١٥٠	٥٠
٩ -	الامن والتنظيم الصناعي - ادارة	١٥٠	٥٠

جدول رقم - ٦ -

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

الفرع : التثريفي		اعتبارا من العام الدراسي : ١٩٩٠/١٩٩١م	
الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات	النهاية
		لكل فصل	المعظمي
		رقما	لكل فصل
١ -	التربية الاسلامية	١٥٠	٥٠
٢ -	اللغة العربية	١٥٠	٥٠
٣ -	اللغة الانجليزية	٢٠٠	١٠٠
٤ -	الابراض والتثريفي	١٤٥	٥٠
٥ -	الادوية والمحلييل	١٤٥	٥٠
٦ -	الاخيلاء	١٤٥	٥٠
٧ -	التغذية	١٤٥	٥٠
٨ -	علم النفس	١٤٥	٥٠
٩ -	الرياضيات العلمية	١٤٥	٥٠
١٠ -	الكيمياء	١٤٥	٥٠

جدول رقم - ٧ -

مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

الفرع : الفندققي		اعتبارا من العام الدراسي : ١٩٩٠/١٩٩١م	
الرقم	المبحث	مدة امتحان المبحث بالساعات لكل فصل	النهاية المعظمي لكل فصل
		رقما	
١ -	التربية الاسلامية	١٥٠	٥٠
٢ -	اللغة العربية	١٥٠	٥٠
٣ -	اللغة الانجليزية	٢٠٠	١٠٠
٤ -	تحضير وانتاج وخدمة الطعام والشراب	٢٠٠	١٠٠
٥ -	الايواء (الاستقبال والتدبير الفندقتي)	٢٠٠	١٠٠
٦ -	كيمياء الغذاء ، تغذية وصحة عامة	١٤٥	٥٠
٧ -	حسابات فندقية	١٤٥	٥٠
٨ -	مبادئ الادارة وقانون العمل والعمل	١٤٥	٥٠
٩ -	اللغة الفرنسية	١٥٠	٥٠
١٠ -	العلوم العلمية	١٥٠	٥٠

هكذا منه الفصل

قرارات صادرة عن الديوان بتفسير القوانين

قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ٢٤-٨١٧٢ تاريخ ٢٢-٧-١٩٨٩ لتفسير المادة ١٢ من نظم الملاوات الموحدة رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٨ وبين مدى انطباقها على القاضي المبعوث للدراسة في الخارج بالنسبة لاستحقاقه ثلاثة ارباع علاوة الاختصاص التي يتقاضاها عادة أثناء ممارسته لمهامه.

وبعد الاطلاع على كتاب وزير العدل رقم ٢٢-١-٦٥٠٦ تاريخ ١١-٧-١٩٨٩ الموجه لرئيس الوزراء وتديق النصوص القانونية تبين لنا ان المادة ١٢١-١ من نظم الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ تنص على ان الموظف الموفد في بعثة او دورة خارج المملكة يستحق راتبه وعلاواته كاملة عن الاشهر الاربعة الاولى من مدة البعثة او الدورة و ٢/٣ مجموع راتبه وعلاواته عن باقي مدة الايفاد اذا كان متزوجا ونصف ذلك المجموع اذا كان اعزبا.

والمادة ١٢ من نظم الملاوات الموحدة للموظفين رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٨ المطلوب تفسيرها تنص على انه اذا كل الموظف الخاضع لاحكام نظم الخدمة المدنية يتقاضى علاوات بموجب نظم الملاوات الفنية وعلاوات الاختصاص الموحدة للموظفين رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ او نظم الملاوات الموحدة رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ قبل نفاذ احكام هذا النظم وكانت الملاوات اكثر من الملاوات التي يستحقها بموجب هذا النظم عند تطبيقه فيستمر الموظف في تقاضي المبلغ الذي يتقاضاه من تلك الملاوات مادام يمارس العمل الذي يتقاضاه من اجله

ينص من نص المادة ١٢ المشار اليها آنفا ان حكمها بما تضمن من شروط استحقاق انها يبرى على الموظفين الذين كانوا يتقاضون علاواتهم - بما فيها علاوة الاختصاص - بموجب النظمين رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ورقم ٣ لسنة ١٩٧٧.

وحيث ان القضاة لا يتقاضون علاواتهم - بما فيها علاوة الاختصاص بموجب هذين النظمين بل بموجب نظم خاص اخر هو نظم الخدمة القضائية رقم ١١ لسنة ١٩٨٥ كما عدل بالنظم رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٨ ... فان ما ينبغي على ذلك ان احكام المادة ١٢ من النظم رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٨ موضوع البحث وبما تضمنته من شروط وتبوء لا تنطبق على القضاة سواء اكلوا مبالغ ام مبعوثين ...

وحيث ان المادة ١٢١ - ١ من نظم الخدمة المدنية تنص على القضاة المبعوثين عملا باحكام المادة ١٢ من قانون استقلال القضاة ما دام انه لم يتضمن نصوصا تعالج الامور المتعلقة ببعثات القضاة ، فان القضاة المبعوثين للدراسة خارج المملكة يستحقون النسب المقررة في هذه المادة من علاوات الاختصاص المبينة في نظم الخدمة القضائية المشار اليه دون قيد او شرط من شروط المادة ١٢ من النظم رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٨ . وعلى ذلك نفسير النص المطلوب تفسيره .

قرار صادر بتاريخ ١١ - صفر - سنة ١٤١١ هـ . الموافق ١ - ٩ - ١٩٩٠ م .

عضو قاضي محكمة التمييز خليفة السحيبات	عضو قاضي محكمة التمييز فايز المبيضين	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ
---	--	---

عضو مندوب وزارة المالية المستشار صبحي الحسن	عضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طهاني
---	--

الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٩٠

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه الموجه لمعالي وزير العدل رقم ٢-١٨٢٢ تاريخ ٦-٢-١٩٩٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لتفسير المادة ٢٧٢ من قانون الجمارك رقم ١ لسنة ١٩٨٢ على ضوء المادتين ١١٦ و ١١٧ من قانون الاجراء رقم ٢١ لسنة ١٩٥٢ وبين مدى الحق الذي تنتفع به دائمة الجمارك على اموال المكلفين غير المنقولة الملقى عليها حجز لسلم الدائرة بموجب قانون تسجيل الاموال الاميرية التي تكون في نفس الوقت مرهونة لدائنتين اخرين وفقا لقانون وضع الاموال غير المنقولة تابعة للدين . وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية ... الجمارك الموجه لرئيس الوزراء برقم ٨٥٠٠٠-٨٧-٥٦١٨ تاريخ ٢٤-١-١٩٩٠ وتديق النصوص القانونية يتبين مما يلي :-

المادة ٢٧٢ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ٨٣ تنص بالاتي :-
- تتمتع الدائرة من اجل تحصيل جميع الرسوم الجبركية والرسوم والضرائب الاخرى التي سلف بتحصيلها وكذلك الغرامات والتعويضات والمدفوعات والاستردادات بامتياز على اموال المكلف من المنقولة وغير المنقولة حتى حالة الافلاس وبلافضلية على جميع الديون بما المتعلقة منها بديانة الاشياء وبسريسة القضاء التي يقدمها الآخرون والديون التي لها امتياز علم على الاموال المنقولة ...
والمادة ١١٦ من قانون الاجراء رقم ٣١ لسنة ٥٢ تنص :-

- حق الامتياز الناشئ عن وضع الاموال غير المنقولة تابعة للدين وغيره من الحاصلات يضمن وفق احكام قوانينه وانظمتها الخاصة ...

- والمادة ١١٧ منه ايضا تنص ...

- اصحاب حق الامتياز الخاص بتقديمون في استيفاء ديونهم على اصحاب حق الامتياز العام ...
ولقد عرفت المادتان ١١٣ من قانون الاجراء و ١٤٢٦ من القانون المدني حق الامتياز العام وحق الامتياز الخاص بان الاول يرتب لصاحبه حق استيفاء دينه من اموال الدين جميعها ترجيحاً على غيره من الدائنين، والثاني يرتب لصاحبه حق استيفاء دينه من مال الدين الذي يتعلق به حق الامتياز ...

وتطبيقاً لهذا التعريف يكون الدائن المرتين لسلم غير منقولة بموجب سند ادانة منظم في دائرة تسجيل الاراضي وفقاً لقانون وضع الاموال غير المنقولة تابعة للدين رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ صاحب حق امتياز خاص على المال المرهون بينما ان دائنة الجمارك التي توقع الحجز على نفس المال المرهون لتحصيل حقوقها منه هي صاحبة امتياز علم كما هو صريح المادة ٢٧٢ من قانون الجمارك المشار اليها سلفاً .

وحيث ان اصحاب حق الامتياز الخاص بتقديمون في استيفاء ديونهم على اصحاب حق الامتياز العام عملاً باحكام المادة ١١٧ من قانون الاجراء المنوه بها آنفاً .

فان ما ينبغي على ذلك ان تراحم دائرة الجمارك في استيفاء حقوقها عن طريق حجز مال غير منقول مع دائن مرتين لهذا المال قبل الحجز وبموجب سند تأمين منظم في دائرة من دوائر تسجيل الاراضي بموجب القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ يعطى الدائن المرتين حق التقدم والرجحان على دائرة الجمارك في استيفاء دينه من المال المحجوز والمرتهن . وما يتبقى منه من ثمن المال تستوفيه دائمة الجمارك ...

هذا وليس في قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ الذي يجوز لدائرة الجمارك تحصيل ديونها بموجب ما يغير في ذلك شيئاً ... خاصة وان الاحكام التي تضمنها هذا القانون فيما يتعلق بحقوق الامتياز بالنسبة لديون الخزانة العامة تعتبر احكام القانون عام بديون الخزينة ، بينما ان ما تضمنته المادة ٢٧٢ من قانون الجمارك في اعتبار الدائرة من اصحاب حق الامتياز العام على اموال المكلفين هو حكم لقانون خاص بديون الدوائر الجبركية . والقاعدة تقضي بتطبيق احكام القانون الخاص اذا تعرض مع احكام القانون العام . وعلى هذا نفسير النص المطلوب تفسيره .

قرار صادر بالاكثية بتاريخ ١١ صفر سنة ١٤١١ هـ . الموافق ١ - ٩ - ١٩٩٠ م .

عضو قاضي محكمة التمييز خليفة السحيبات	عضو قاضي محكمة التمييز فايز المبيضين (مخالف)	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ
---	---	--

عضو مندوب وزارة المالية صبحي الحسن (مخالف)	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طهاني
---	---

هكذا منه الجهل

قرار المخالفة المعطى من القاضي السيد فايز المبيضين والمضو السيد صبحي الحسن في قرار التفسير
رقم ١٥-١٩٩٠

بعد الاطلاع على كتاب دولة رئيس الوزراء بشأن بيان مدى الحق الذي تتمتع به دائرة الجمارك على اموال المكلفين بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية والتي تكون بنفس الوقت مرهونة لدائنين آخرين . وبالرجوع الى النصوص القانونية ذات العلاقة في هذا الموضوع نجد :-

١ - المادة ١٤ من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ تنص على ما يلي :
١ - بالإضافة الى ماورد في هذا القانون يجوز للحكم الاداري ان يوقف في دائرة تسجيل الاراضي بيع الاموال غير المنقولة العقدة لاي مخلص او تامينها او فراغها او انتقالها الى ان تدفع الاموال الاميرية المستحقة عليها بتبليها الى الخزينة المالية وتعتبر الاموال الاميرية المستحقة مؤمنة بالدرجة الاولى بآية اموال غير منقوله عائدته للمكلف

ب - لايجوز لمدير الاراضي والمساحة ان يجري اية معلله تامين او فراغ او انتقال مالم يتأكد من ان الاموال الاميرية المستحقة عن تلك الاموال غير المنقولة قد دفعت بتبليها سواء كان ذلك في مكتب التسجيل او تسوية الاراضي .

٢ - المادة ٢٥٠ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ نصت على مايلي :-
تحصل الرسوم والضرائب والفرامات المقررة او المحكوم بها بالتفصيل والتكامل من المخلصين او المسؤولين عن التهريب وذلك وفق الاصول المتبعة في قانون تحصيل الاموال الاميرية

٣ - قرار التفسير رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ الصادر بالاكثريه بتاريخ ٥-١٩٨٧ المتضمن تفسير المادة ١٤ من قانون تحصيل الاموال الاميرية حيث تضمن هذا القرار ما يفيد ان الاموال الاميرية لها حق الاولوية على الاموال غير المنقولة والموضوعة تاميناً للدين ولها حق الامتياز على غيرها من الديون رغم اسبقية هذه الديون في ترتيب الدرجات .

٤ - المادة ١٢٢ من الدستور نصت على مايلي :-

١ - للديوان الخاص حق تفسير نص اي قانون لم تكن المحاكم قد فسرتة اذا طلب اليه ذلك رئيس الوزراء .

٢ -

٢ -

٤ - يكون للقرارات التي يصدرها الديوان الخاص وتنتشر في الجريدة الرسمية مفعول القانون .
وحيث ان مهمة الديوان الخاص حق تفسير نص اي قانون مالم تكن المحاكم قد فسرتة اذا طلب اليه ذلك رئيس الوزراء . وبما ان مبهمة في هذا المعنى هي تفسيرية وليست افتراضية .

وحيث ان المادة ١٤ من قانون تحصيل الاموال الاميرية قد فسرت بموجب قرار التفسير المشار اليه وان لها مفعول القانون فلا يجوز الرجوع عنه او التعديل فيه - وان ماورد في المواد ١١٦ و ١١٧ من قانون الاجراء والمادة ١٢٢ من القانون المدني والمادة ٢٧٢ من قانون الجمارك لايفير شيئاً في صراحة المادة ١٤ من قانون تحصيل الاموال الاميرية بعد تفسيرها وان عبارة (بامتنياز عام على اموال المكلفين المنقولة او غير المنقولة) الواردة في المادة ٢٧٢ من قانون الجمارك لا تتعارض مع نص المادة ١٤ المنوه عنها ولا تعديلاً لها وانما تأكيداً على امتياز الاموال الاميرية امتيازاً علمياً حالة عدم وجود اصحاب حق امتياز وامتنيازاً خلاصاً في حالة وجود اصحاب حق امتياز خلاص لان القاعدة التفسيرية كما عبر عنها علماء الشريعة تقول (تخصيص حالة بالذكر لا تجعلها تنفرد بالحكم) .

لهذا وخلافاً لما توصلت اليه الاكثريه المحترمة فاننا نرى ان المادة ١٤ من تحصيل الاموال الاميرية تعطى الاموال الاميرية سواء كانت عقدة لدائرة الجمارك او اي اموال اخرى تسري عليها هذه المادة حتى امتياز خاص تتقدم عليه على سائر الديون رغم اسبقية هذه الديون في ترتيب الدرجات على اموال المكلف .
قراراً صدر بتاريخ ١١ ايلول سنة ١٤١١ هـ الموافق ١٩-١٩٩٠ .

المضو المخلص
صبحي الحسن

القاضي المخلف
فايز المبيضين

قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٩٠
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه الموجه الى معالي وزير العدل رقم رس-٢-١٢١٢١ تاريخ ٢٥-٩-١٩٨٩ لاجل تفسير المادتين ١٤ و ١٧ من قانون رسوم طوابع الواردات رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ والفقرة ١ - ب من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون المشار اليه : وبين ما اذا كانت تلك النصوص تقضي بخضوع العقود التي تبرمها مؤسسة الاذاعة والتلفزيون مع الشركات الاجنبية لاستئجار او شراء برامج ومسلسلات اجنبية ، لرسوم طوابع الواردات ، اذا كانت تلك العقود يتم توقيعها من قبل تلك الشركات خارج المملكة ، وترسل الى المملكة وتعاد الى تلك الشركات بعد توقيعها من قبل المؤسسة .

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير المالية الموجه الى سيادة رئيس الوزراء رقم اس-١٢٧١ تاريخ ١٩-٩-١٩٨٩ وتدقيق النصوص القانونية تبين ما يلي :

تنص المادة ١٤ من - قانون رسوم طوابع الواردات رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ - على ما يلي -

- كل مستند نظم داخل المملكة ، او كان يتعلق - اينما نظم - بآية اموال واقعة في المملكة او باي امر تم او يجب ان يتم في اي قسم منها لا يكون معتبراً لاي غرض كان - الا في الدعوي الجزائية - مالم تلتصق عليه الطوابع وتُدفع عنه الغرامة القانونية - .

كما تنص المادة ١٧ من القانون المذكور على مايلي :
- كل مستند نظم خارج المملكة وكان تابعا لرسم الطوابع تلتصق عليه الطوابع وتبطل من الشخص الذي يقبله او يستعمله في المملكة وذلك عند قبوله او استعماله - .

واما الفقرة اسب من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات فتتضمن على اعفاء (جميع الوثائق والعقود والوصلات والمستندات والاوراق التي تنظم خارج المملكة تايداً لمعاملات الحكومة ، والاستدعاءات التي يرسلها الافراد في البريد من غير البلاذ الادني) .

وبالتدقيق في نص المادة ١٤ من قانون رسوم طوابع الواردات يتبين على انه تخضع المستندات التالية بموجبها لرسم طوابع الواردات :-

اولاً : - المستند الذي ينظم داخل المملكة اذا كان من المستندات التي تخضع لرسم طوابع الواردات بمقتضى الجدول رقم ١ الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات .

ثانياً : - المستند الذي يتعلق باموال واقعة في المملكة اينما نظم ، اي سواء نظم داخل المملكة او خارجها .
ثالثاً : - المستند الذي يتعلق باي امر تم في المملكة او يجب ان يتم في اي قسم منها ، وذلك اينما نظم المستند ، سواء نظم داخل المملكة او خارجها

وبناء على ذلك ، وبما ان العقد الذي تبرمه مؤسسة الاذاعة والتلفزيون وتستاجر او تشتري بموجب برامج ومسلسلات تلفزيونية ، يتعلق باهر سيتم في المملكة ، وهو عرض تلك البرامج والمسلسلات فيها فان ذلك العقد يخضع لرسم طوابع الواردات بمقتضى احكام المادة ١٤ المشار اليها .

واما المادة ١٧ من قانون رسوم طوابع الواردات فتتعلق بالمستندات التي تنظم خارج المملكة ، وكانت تابعة اصلاً لرسم الطوابع ، وذلك مهما كان سبب خضوعها للرسم وقد جاءت هذه المادة لتبين ان الشخص الذي يقبل ذلك المستند ، او يستعمله في المملكة ، هو المسؤول عن الصق الطوابع عليه ، وبطلانها منسند قبوله او استعماله - .

هكذا منه الفصل

وأما الفترة ١ ب من الجدول رقم ٢ ، الملحق بقانون رسوم الطوابع، فتتعلق بإعفاء الوثائق والعقود والوصولات والمستندات المنظمة خارج المملكة من رسم الطوابع ، إذا كان القصد منها تأييد معاملات الحكومة، كما تتعلق بإعفاء الاستدعاءات التي يرسلها غير الأردنيين بواسطة البريد من خارج المملكة من رسم الطوابع .

هذا ما تقرره بالاكثرية في تفسير النص المطلب من الطوابع نفسها .

قراراً صدر بتاريخ ١١ صفر - سنة ١٤١١ هـ . الموافق ١٩٩٠-٩-١٠ .

عضو مجلس محكمة التمييز	عضو مجلس محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ (مخالف)
عضو مجلس محكمة التمييز	عضو مجلس محكمة التمييز	عضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طماتش

قرار المخالفة الصادر من رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين السيد عبد الكريم معاذ والمضو القاضي السيد خليل السحيبات في قرار التفسير رقم ١٦-١٩٩٠

الغاية من طلب تفسير المادة ١٤ من قانون رسوم طوابع الواردات رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ هي لبيان ما إذا كانت عقود شراء واستئجار البرامج والمسلسلات الأجنبية التي يتم إبرامها بين المؤسسة والشركات الأجنبية في الخارج تخضع لرسوم طوابع الواردات وغراماتها المقررة في القانون المشار إليه .

وباستعراض مراحل الاعتقاد حسبها أوضحها وزير المالية في كتابه الموجه لرئيس الوزراء بهذا الشأن فإن هذه العقود تنعقد بإيجاب المؤسسة وقبول الشركة الأجنبية في الخارج عن طريق المراسلة . وبذلك فهي من نوع العقود التي تتم بين متعاملين لا يضمهما مجلس واحد حين العقد وينطبق عليها شروط المادتين ١٠١ و ١٠٢ من القانون المدني .

وحيث أن المادة ١٠١ مدني تعتبر التعاقد في مثل هذه العقود قد تم في المكان الذي يصدر فيه القبول وحيث أن المكان الذي يصدر فيه القبول في العقود المذكورة هو خارج المملكة حسب الإفصاح السابق فيكون مكان العقد أيضاً في الخارج .

وحيث أن العقود التي تنظم خارج المملكة لا تخضع لرسوم طوابع الواردات إلا إذا كانت تتعلق بأموال واقعة في المملكة أو بأي أمر تم أو يجب أن يتم فيها حسب نص المادة ١٤ المطلوب تفسيرها .

وحيث أن العقود موضوع البحث ليست من هذا القبيل فهي لا تخضع لرسوم طوابع الواردات وغراماتها .

أما القول بأن هذه العقود تتعلق بأمر سيتم في المملكة على اعتبار أن البرامج والمسلسلات المستأجرة أو المستأجرة سيتم عرضها في المملكة فيرد عليه أن المقصود بعبارة - العقود التي تتعلق بأمر سيتم في المملكة - الواردة في نص المادة ١٤ هو أن يكون مكان تنفيذ العقد داخل المملكة كشرط في العقد ذاته كما في محاولات الأشغال التي تتم في خارج المملكة للتعليم بالأشغال داخلها أما في عقود بيع المتقول واستئجاره من تنفيذ البيع بنقل ملكية المبيع وانتقال حق الانتفاع بالمأجورين بمجرد إبرام العقد في مكان التعاقد وهو خارج المملكة كما أسلفنا إلا إذا تضمن العقد شرطاً يقضي بخلاف ذلك أو بما يقيد حق الانتفاع بالمبيع أو المأجور على وجه محدد . وليس في المعطيات التي بينها وزير المالية بكتابه المشار إليه ما يشير إلى شرط كهذا .

لهذه الأسباب يخالف الاكثرية المحترمة ونرى أن هذه العقود لا تخضع لرسوم طوابع الواردات وغراماتها . قراراً صدر بتاريخ ١١ صفر - سنة ١٤١١ هـ . الموافق ١٩٩٠-٩-١٠ .

عضو رئيس محكمة التمييز عبد الكريم معاذ (مخالف)	عضو مجلس محكمة التمييز خليل السحيبات (مخالف)
---	---

- تصحيح خطأ -

وقع خطأ مطبعي في النظم المعدل لنظام الضريبة على الاستهلاك رقم ١٦ لسنة ١٩٩٠ المنشور في عدد الجريدة الرسمية ٣٧١٧ الصادر بتاريخ ١٦-٩-١٩٩٠م حيث ورد في الصفحة ١٥٨٨ أن رسم طبعة سجلير جولد ستر المطروحة في الأسواق المحلية ٣٣ فلساً - خطأ . والصواب هو : - ٣٠٠ فلس .

هكذا منه الأصل